قضية " الصراري " وحلفاء الغفلة

من تحريم الغناء والموسيقى إلى تحريم مساواة دية القتيلة بالقتيل(2)

أحمد الحبيشي

بوسع القيادي ((الاشتراكي)) علي الصراري أن يبرر سكوت حزبه التقدمي عن تحديد موقف من المعارك التي يخوضها المجتمع ضد الأفكار المتطرفة التي تنتج الإرهاب، والفتاوى السوداء التي تنص على تحريم الغناء والموسيقى وتتمادى في انتهاك حقوق المرأة حتى بعد مماتها حيث تزعم بتحريم المساواة بين دية المرأة القتيلة والرجل القتيل. وبوسعه أن يكذب على نفسه بأن حزب التجمع اليمني للاصلاح ، والحزب الاشتراكي في لحظته (الصرارية الراهنة) هما الحزبان الوحيدان اللذان يعول عليهما لبناء دولة ديمقراطية حديثة بحسب ما جاء في مقاله الذي نشرته صحيفة (الثوري) !!

وبوسع القيادي ((الإصلاحي)) محمد قحطان ــ أيضاً ــ أن يهرب هو الآخر بعيداً عن دائرة هذه المعارك خوفاً من تحديد موقف واضح من هذه القضايا، ليخرج علينا بتصريح مثير للدهشة قال فيه : إنّ الحزب السياسي ليس معنيا بتحديد موقف من تحريم أو تحليل الموسيقى والغناء !!

واللافت للنظر أنّ محمد قحطان لم يحصر هذه (الرؤية) على حزبه المعروف بمواقفه الملتبسة والمتناقضة إزاء العديد من القضايا التي تتعلق بحياة المجتمع ، حتى يعرف الناس ما ينتظرهم من مصير أسود بعد وصول حزب ((الإصلاح)) إلى السلطة . ولكنه انزلق إلى منحدر خطير كشف جانباً من هذا المصير حين تحدث بصيغة (التعميم)، مشيراً إلى أنّه ليس من واجب الحزب السياسي تحديد موقف من أنّ الموسيقى والغناء حرام أم حلال !! وهو ما يعني بدون لبس أنه بعد وصول حزب ((الإصلاح)) الى السلطة ، لن يكون من حق أي حزب سياسي أن يتبنى في برنامجه السياسي مهمات تتعلق بحماية وتطوير التراث والغناء الموسيقي، ورعاية المبدعين الذين يشتغلون في هذه الفنون، لأنه ببساطة ليس من واجبه أن يفعل ذلك !!

الأعمال الإبداعية الحقيقية لا تتحقق عندما يقوم المهرجون بسرقة الأعمال الإبداعية الحقيقية لغيرهم ، وتحريف كلماتها وتجريدها وإفراغها من الأنغام والإيقاعات الموسيقية ، وتحويلها بعد كل هذا العدوان إلى صراخ مصحوب بالصوت فقط!!

الثابت أنّ ثمّة تنوعاً لا يخلو من الالتباس والتناقض في المواقف المتداولة في الخطاب السياسي والاعلامي لحزب ((الإصلاح)) إزاء الكثير من القضايا الحيوية ، على نحو يبدو فيه هذا الحزب وكأنّه موزع بين تيارات متشددة ومتطرفة ومعتدلة وليبرالية.. لكن المدقق في مضامين الخطاب الذي يؤشر إلى هذا التنوع ، سيكتشف هشاشة سقف التنوع الذي تتوزع تحته الأدوار بين هذه المواقف المتضاربة. الأمر الذي يدل على هيمنة سلطة صنم الإيديولوجيا التي يمارسها ملالي حزب (الاصلاح) إنطلاقاً من مرجعية آيديولوجية أحادية إقصائية تعود إلى فقه عصر الانحطاط الذي ظهر بعد أفول شمس الحضارة الإسلامية.

ولئن كان محمد قحطان ــ وأنا أعرف موقفه الحقيقي المناهض لدعاة تحريم الغناء والموسيقى ــ ظهر ضعيفاً ومرتبكاً وملتبساً في تصريحه الذي لا يقل خطورة عن ما يردده دعاة التحريم، فإنّ ثمة آخرين غيره من الناشطين ((الإسلاميين)) أدلوا بتصريحات أثناء المعركة التي دارت حول مهرجان عدن الفني الأول تشبه في ارتباكها وهروبها من دائرة المعركة موقف محمد قحطان.حيث انتقد الزميل نبيل الصوفي موقف الذين ناهضوا مهرجان عدن الفني الأول بدعوى تحريم الغناء والموسيقى، لكنه صعق كل من قرأ ما كتبه في إحدى الصحف وأعيد نشره في العديد من المواقع الإليكترونية ، حين لم يعزز نقده لموقف الذين رفضوا مهرجان عدن الفني الأول بموقف ينتصر للغناء والموسيقى، بل إنه استنكر على معارضي مهرجان عدن الفني الأول ما أسماه استعجالهم في تحديد هذا الموقف ، منوها بضرورة مراعاة ما أسماه (فقه الأولويات) .. بمعنى أنّ تحريم الغناء والموسيقى يمكن أن يتم لاحقاً وليس الآن !!

هناك تنوع لا يخلو من الالتباس والتناقض في المواقف المتداولة في الخطاب السياسي والإعلامي لحزب ((الإصلاح)) إزاء الكثير من القضايا الحيوية ، على نحو يبدو فيه هذا الحزب وكأنّه موزع بين تيارات متشددة ومتطرفة ومعتدلة وليبرالية.. لكن المدقق في مضامين الخطاب الذي يؤشر إلى هذا التنوع ، سيكتشف هشاشة سقف التنوع الذي تتوزع تحته الأدوار بين هذه المواقف المتضاربة .

والحال إنني عندما قرأت ما كتبه الزميل نبيل الصوفي تذكرت مقابلة أجراها الزميل تيسير علوني مع القائد الطالباني الشهير جلال الدين حقاني عبر قناة الجزيرة قبل سقوط إمارة ((طالبان)) التي وصفها الدكتور غالب القرشي، وهو قيادي إصلاحي بارز بأنّها حركة وطنية معادية للاستعمار على نحو ما جاء في تصريح نشره في صحيفة (أخبار اليوم) يوم السبت 29 مارس 2008م!!!

في تلك المقابلة سأل تيسير علوني ضيفه جلال الدين حقاني عن قرارات ((طالبان)) بمنع الغناء والموسيقى والتصوير والفنون وتدمير تماثيل بوذا التاريخية.. وكان علوني حريصاً على الإشارة الى أنّ تلك القرارات والإجراءات بقدر ما أثارت استنكاراً عالمياً، بقدر ما خلقت مخاوف من السياسات التي سيتخذها الإسلاميون في حال وصولهم إلى السلطة في بلدان أخرى على غرار ما فعلته حركة ((طالبان)) الجهادية الإسلامية!

والمثير للتأمل أن رد جلال الدين حقاني كان صريحاً وواضحاً وغير ملتبس . حيث أوضح أنّ وفداً من علماء المسلمين العرب زاروا كابول وقندهار عام 2000م ، والتقوا قيادة حكومة ((طالبان)) ومن بينهم الدكتور يوسف القرضاوي مفتي قناة (الجزيرة) والدكتور محمد فريد واصل (مفتي مصر السابق) والأستاذ فهمي هويدي المفكر الاسلامي المعروف ، مشيراً إلى أنّه سألهم بوضوح عن ما أسماه (الموقف الشرعي) من تحريم الغناء والموسيقى والتماثيل والآثار التاريخية . فأجابوه أنّه بموجب (فقه الأولويات) لا يعد الوقت الحالي مناسبا لمنع الغناء والموسيقى وتهديم الآثار التاريخية . وكان رد جلال الدين حقاني على هذه التحفظات : (ما دام الأمر يتعلق بالأولويات وبالتوقيت، فإنّ حكومة « طالبان » هي من يقرر ذلك وليس غيرها) !!.

من جانبها ظهرت توكل كرمان ــ ولأول مرة منذ عرفتها ــ ضعيفة ومرتبكة ، مع أنها من أكثر نساء حزب ((الإصلاح)) شجاعة وبسالة في ارتياد المواقف الصعبة، حيث سجلت موقفاً ضعيفاً وغير متوقع ضد الحملة المسعورة التي شنها المعارضون المتزمتون على مهرجان عدن الفني الأول ، بذريعة تحريم الغناء والموسيقى في الإسلام.

فقد بررت توكل كرمان موقفها الانتقادي لهذه الحملة بذريعة أنّها مع حرية التعبير عن الخطأ.

لا أبالغ حين أقول أنّ توكل كرمان أخطأت مرتين في موقفها المرتبك ولا أقول الملتبس، لأنني أعرف الزميلة العزيزة توكل جيداً . وصارحتها وجهاً لوجه حين التقيتها في عدن بدهشتي من موقفها الضعيف.. فهي حاولت إرضاء ملالي حزب ((الإصلاح)) بالقول إنّ الموسيقى والغناء خطأ.. ولكنها اختزلت خلافها معهم في أنها تعترف بحق الآخرين في حرية ممارسة الخطأ، وهو ما جرّ عليها هجوماً شديداً من ملالي حزب (الإصلاح)، بذريعة أنّ الحرية لا تعني حق الإنسان في الممارسة الحرة لما أجمع الناس والقوانين على أنّه خطأ.

لقد قلت للأخت توكل إنني لا اعترف بأنّ ممارسة الموسيقى والغناء والاستماع إليهما خطأ.. بل حق حلال ومشروع للإنسان الحي ، وأن الابحاث العلمية الحديثة أثبتت فوائدها لتنمية العقل وتهذيب النفس بل وفائدتها للأشجار والزهور.. وعندما تبرر توكل كرمان نقدها لمعارضي مهرجان عدن الفني الأول إنطلاقا من إيمانها بحق الآخرين في حرية ممارسة الخطأ ، فانه تقر ضمناً بسلطة أيديولوجيا الملالي الذين يعتبرون الغناء والموسيقى خطأ يجب منع الوقوع فيه لا إفساح الحرية لممارسته .. وهنا يكمن وجه الالتباس في مواقف من يقدمون أنفسهم على أنّهم مستنيرون ومعتدلون وليبراليون في حزب ((الإصلاح)) . فالاعتدال والاستنارة يقتضيان موقفاً معرفياً واضحاً من القضايا الخلافية .. والقول بوجود تيارين داخل حزب ((الإصلاح)) لا يستقيم بدون وجود أطر وأنساق معرفية وفكرية واضحة ومحددة للقضايا الخلافية !!.

لست الآن بصدد مناقشة أفكار دعاة التحريم، بمن فيهم الشيخ محمد الحزمي (النائب البرلماني) عن حزب الإصلاح الذي تساءل حول ما قدمته الأغنية للمجتمع اليمني خلال سبعين عاماً، حيث سنأتي إلى ذلك في جزءٍ لاحق من هذا المقال . لكني بصدد التعليق على ما أورده كل مَن محمد قحطان ونبيل الصوفي وتوكل كرمان وهي أصوات متميزة داخل حزب ((الإصلاح)) الذي يشبه شبكة عنكبوتية ، تبدو معقدة ومتداخلة الخيوط ، لكنها واهية وقابلة للانكشاف ، وغير قادرة على الصمود في لحظة الحقيقة !!.

من حقنا أن نتساءل عن مصير تراثنا الغنائي والموسيقي ورموزه ورواده في حال وصول حزب ((الإصلاح)) إلى السلطة إذا كانت مواقف ما يسمى التيار الليبرالي والمستنير تتراوح بين من يقول بأنّه ليس من واجب أي حزب سياسي أن يحدد موقفاً واضحاً من الغناء والموسيقى على نحو ما زعمه محمد قحطان، ومن يقول بأنّ الوقت غير مناسب لتحريم الغناء والموسيقى انطلاقاً من (فقه الأولويات) بحسب الزميل نبيل الصوفي، أو من يقول بأنّه لا يتفق مع الذين عارضوا مهرجان عدن الفني، لأنّه مع حرية ارتكاب الخطأ بحسب ما ورد على لسان الزميلة توكل كرمان.

في الاتجاه نفسه حاول المنشد فهد القرني الإيحاء بأنّ حزب ((الإصلاح)) يقدم لنشاطه الفني كل أشكال الدعم.. ولكن من حقنا أن نسأل ما هو النشاط الفني الابداعي للقرني.. وما الذي أضافه هذا الفن الذي يحظى بدعم حزب ((الإصلاح)) الى رصيدنا الغنائي والموسيقي ؟؟

إنّ أعمال القرني تقدم أبشع صور للعدوان عل تراثنا الغنائي والموسيقي والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية ، حيث نتج عنها سرقة وتشويه الأعمال الفنية الرائعة لرواد الغناء والموسيقى، بعد أن يتمّ تحريف كلماتها وتفريغها من إيقاعاتها وأنغامها الموسيقية، وتقديمها مشوّهة بالصوت والدفّ بكلام سياسي تحريضي مبتذل . وهو موقف فكري متخلف، معادٍ للفن، ومعادٍ للحداثة . ولا فرق هنا بين(الفن) الذي نسمعه في شرائط القرني وأشباهه من أدعياء الفن الذين يرعاهم حزب (الاصلاح) ، وبين ما كان يحدث في إمارة (طالبان) سيئة الصيت التي كانت تسمح للانشاد بالدفوف فقط ، وتحارب في الوقت نفسه الغناء و الموسيقى وكل أشكال الإبداع.

ومما له دلالة عميقة أن صحافة أحزاب (اللقاء المشترك) تحرص على وصف الأعمال التهريجية لفهد القرني وأمثاله بأنها (فن إبداعي) .. وحين تقوم وزارة الثقافة بمصادرة الأشرطة التي تسيء الى تراثنا الغنائي والموسيقي، تنبري صحافة (اللقاء المشترك) لاتهام وزارة الثقافة بالاعتداء على حرية التعبير وحرية الابداع ، متناسية حقيقة أن حرية التعبير لا تعني حرية الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية ، وان الأعمال الابداعية الحقيقية لا تتحقق عندما يقوم المهرجون بسرقة الاعمال الابداعية الحقيقية لغيرهم ، وتحريف كلماتها وتجريدها وإفراغها من الأنغام والايقاعات الموسيقية ، وتحويلها بعد كل هذا العدوان الى صراخ صوتي مصحوب بالدفوف فقط!!

المواقف المتناقضة والملتبسة التي بدت موزعة بين أكثر من تيار داخل حزب ((الإصلاح)) إزاء مهرجان عدن الفني الأول، تخلق انطباعاً بأنّ ثمة توزيعاً منسقاً للأدوار في المواقف داخل الحزب لدعم فرص وصوله إلى السلطة، ثم يتم بعد ذلك الانتقال لتطبيق مرحلة أخرى من البرنامج الطالباني السري لحزب (الإصلاح) وفقا لفقه الأولويات

ما من شك في أنّ المواقف المتناقضة والملتبسة التي بدت موزعة بين أكثر من تيار داخل حزب ((الإصلاح)) إزاء مهرجان عدن الفني الأول، تخلق انطباعاً بأنّ ثمة توزيعاً منسقاً للأدوار في المواقف داخل الحزب لدعم فرص وصوله إلى السلطة. ثم يتم بعد ذلك الانتقال لتطبيق مرحلة أخرى من البرنامج الطالباني السري لحزب (الاصلاح) وفقا لفقه الأولويات الذي اشار اليه الزميل الصوفي ووفد علماء المسلمين (المستنيرين جدا جدا) الى إمارة طالبان عام 2000م .!!

من نافل القول إن ماحدث لمهرجان عدن الفني الأول في فبراير الماضي من العام الجاري 2008م ، حدث أيضاً قبل أربع سنوات للفعاليات الغنائية والموسيقية التي تمت في إطار برنامج ((صنعاء عاصمة للثقافة العربية عام 2004م)) ، حيث نشرت صحيفة ((الناس)) التي يصدرها حزب ((الإصلاح)) مقالاً في صدر صفحتها الأخيرة يوم الاثنين 8 مارس 2004م قالت فيه :

((إننا في بلادنا التي ندين بالإسلام وشريعة سيد المرسلين نجد من أبناء جلدتنا من يحارب ديننا في عقر دارنا بإقامة ما يسمى المسرح المفتوح وما يحدث من غناء ومعازف في قلب عاصمة الإيمان)) !!.

وفي ذلك المقال هاجمت صحيفة ((الناس)) الأعمال الموسيقية الراقية التي عرضتها الفرقة السيمفونية الألمانية العالمية في المسرح الذي أقيم في وادي السائلة بصنعاء القديمة ، حيث كان النظام الإمامي الكهنوتي يقوم بإعدام وصلب الأدوات الموسيقية العربية الأصيلة مثل العود والربابة تنفيذاً للفتاوى السوداء التي أصدرها فقهاؤه الكهنة ، وحرموا بموجبها الغناء والموسيقى باعتبارهما كفراً وفق منظورهم المتزمت. وقد أفرطت صحيفة ((الناس)) في تكفير تلك الأعمال السيمفونية الرفيعة التي عرضت في المسرح، فوصفت القائمين على وزارة الثقافة بأنّهم ((دُعاة ثقافة سعيد اليهودي)) !!

وبوسع كل من يعود إلى الأرشيف الصحفي لقراءة ذلك المقال ملاحظة أنّ هذه الصحيفة (الاصلاحية الليبرالية) تناولت بألفاظ همجية سيمفونية بيتهوفن التي قدمتها الفرقة السيمفونية الألمانية العالمية في مدينة صنعاء القديمة، واتهمت أعضاء الفرقة الذين قدموا إلى صنعاء لأداء ذلك العرض الموسيقي الراقي بأنّهم جاؤوا لإفساد أخلاقنا وقيمنا وتقاليدنا.. وهي نفس «الأكليشة» التي سادت الخطاب المسعور لملالي ونواب حزب ((الإصلاح)) الذين رفعوا عقيرتهم ــ الى جانب تنظيم (القاعدة) ضد مهرجان عدن الفني الأول في فبراير 2008م الذي أحيته الفنانة السورية الكبيرة أصالة ، والفنان المصري عصام كاريكا بمعية فرقتيهما الموسيقيتين الكبيرتين.!!

ولا ريب في أنّ هذا الخطاب المعادي للفن والغناء والموسيقى داخل حزب ((الإصلاح)) الذي يقول علي الصراري إنّه حزب يعول عليه لبناء دولة حديثة بالتحالف مع الحزب الاشتراكي، هو ذات الخطاب الثقافي الذي تتبناه الجماعات المتطرفة، بما ينطوي عليه من أفكار ظلامية خرجت من جبة ((الإخوان المسلمين)) ، لمحاربة كل من يمارس هذه الفنون ويسهم في نشرها وتطويرها . وهو ما يفسر قيام هذه الجماعات الهمجية ذات المشروع الظلامي بإحراق المسارح ومحلات التسجيلات الصوتية ودور السينما في العديد من البلدان العربية وضمنها بلادنا ، والتهديد بقتل الفنانين والموسيقيين والمؤسسات الراعية للفنون والموسيقى الذين وصفتهم صحيفة ((الناس)) بدعاة ((ثقافة سعيد اليهودي)) أثناء الحملة المسعورة التي تعرضت لها فعاليات برنامج (صنعاء عاصمة للثقافة العربية عام 2004) !!

وبالنظر إلى أنّ ((الإخوان المسلمين)) هم القوة المحركة لحزب ((الإصلاح)) بما هو الحليف الذي يعول عليه لبناء دولة حديثة إلى جانب الحزب الاشتراكي بحسب ما قاله ((الصراري)) .. وهم المنبع الرئيسي للجماعات المتطرفة التي تعادي الفن والموسيقى والغناء في العالم العربي والاسلامي ، فإنّ تسليط الضوء على موقف ((الإخوان المسلمين)) الحقيقي من الغناء والموسيقى يصبح ضرورياً للكشف عن مصدر الالتباسات والتناقضات داخل حزب ((الإصلاح)) وهو ما سنتطرق إليه في العدد القادم بإذن الله .

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

من يدير انتخابات المحافظين؟

فيصل الصوفي

حسناً.. ليكن يوم 27 ابريل الحالي موعداً لانتخاب محافظي المحافظات من قبل الهيئة الناخبة وهي مكونة من أعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمديريات.. فمن الذي سيشرف على هذه الانتخابات ويديرها؟! هل هذا من صلاحية وزارة الإدارة المحلية وحدها أم للجنة العليا للانتخابات دور في هذا الجانب؟ وإذا كان لهذه الأخيرة دور - ويجب أن يكون الأمر كذلك - فأين هي اللجنة العليا للانتخابات التي انتهت فترة ولاية رئيسها وأعضائها في نوفمبر الماضي، وطيلة الأشهر الخمسة والفراغ هاهنا قائم؟

مشروع القانون بشأن تعديل قانون الانتخابات في اتجاه تشكيلها من قضاة يرشحهم مجلس القضاء وضع منذ مدة، والاتفاق بين الأحزاب بهذا الخصوص وقع قبل سنتين إلا شهرين اثنين، ومع ذلك مازلنا طيلة هذه الفترة بدون مشروع ولا لجنة، والسبب أن الخلاف بين المؤتمر والمشترك لم يحسم بهذا الخصوص رغم اتفاق يونيو 2006م.. أحزاب المشترك من مصلحتها أن يحدث هذا التباطؤ لأنها ستقول إنه دليل على خيبة السلطة وحزبها، لكن ليس هذا هو المهم.. المهم هو لماذا هذا البطء في إقرار التشريعات من قبل البرلمان؟ صحيح أن قانوناً كهذا لا يجب أن يفرض من قبل القوي كفرمان يطاع وينفذ، وإنما ينبغي أن تؤخذ بشأنه وجهات نظر الآخرين، وإذا كان هؤلاء الآخرون لا يرغبون في ذلك ولا هدف لهم سوى عرقلة مشروع القانون والإبقاء على مقاعد لجنة الانتخابات فارغة، فينبغي أن يطرح مشروع التعديل داخل قاعة مجلس النواب ويناقش ويقر هناك بدلاً عن جلسات العناد أو الحوار غير المنتج.

إن مجلس النواب هو المكان الذي تقرر فيه مثل هذه القضايا بعناية ودقة، إذا صعب إقرارها في مجالس السياسة، وكثير من مشروعات القوانين المساوية في الأهمية لقانون الانتخابات أقرت في البرلمان رغم أن كتلاً أخرى معارضة كانت من بين الذين صوتوا لصالحها، وهناك قوانين مهمة أخرى أقرها البرلمان بينما المعارضة فيه وقفت ضدها حتى النهاية مثل قانون مكافحة الفساد وقانون الأجور وقانون بشأن الموافقة على انضمام بلادنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .. وأعجب أن كثيراً من أعضاء مجلس النواب لا يتصرفون كنواب بل كأتباع لنواب، وهؤلاء هم سبب هزائم تشريعية كثيرة، بل أن معظم الأعضاء انجروا مرة وراء رأي ثلاثة نواب وألغوا مصادقة المجلس على انضمام بلادنا إلى اتفاقية روما أو المحكمة الجنائية الدولية، والحقوا بنا خسارة والحقوا بأنفسهم عاراً لا يمحى.